

## واقع استخدام النقود الالكترونية في الجزائر The Use Of The Electronic Money In Algeria

د. مدياني محمد

جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر  
mediani\_mohamed@yahoo.fr

أ. العشي وليد

جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر  
oualidlachi@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/12/07

تاريخ الاستلام: 2018/06/13

### الملخص:

تناولنا في هذه الدراسة تحليل واقع استخدام النقود الالكترونية ومدى تطور ذلك في الجزائر، ومحاولة اجراء مقارنة مع تونس والمغرب، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات الجوهرية الخاصة بالموضوع، مع تقييم دور النقد الالكتروني في جذب وتعبئة المدخرات المالية لمواجهة التحديات التنموية وتنامي الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني في ظل الأوضاع المالية غير المريحة وتناقص العائدات البترولية، وتبين أنّ استخدام النقد الالكتروني في الجزائر محدود جدا مقارنة بتونس والمغرب، هذا راجع إلى التأخر الزمني وحداثة التجربة في الجزائر، وإلى نقص كبير ومستمر في المشاريع والاستثمارات في الصيرفة الالكترونية.

**الكلمات المفتاحية:** نقود الكترونية؛ احتياجات تمويلية؛ مدخرات مالية؛ اقتصاد وطني؛ صيرفة الكترونية.

### Abstract :

This study seeks to analyze the use of the electronic money and its development in Algeria. Through the examination of the electronic Money in Algeria compared with Tunisia and Morocco, and evaluating its role in attracting and mobilizing financial savings, it is revealed that the electronic Money in Algeria suffers from a significant delay to be concretely realized compared to the countries of Tunisia and Morocco. This is due to the delay and the recent experience in Algeria, and the lack of projects and investments in electronic banking.

**Key words:** Electronic Money; Financial Deposits; National Economy ; Electronic Banking.

**JEL Classification :** E50,E59, E42.

\*مرسل المقال: مدياني محمد (mediani\_mohamed@yahoo.fr).

## المقدمة:

يؤدي التطور التكنولوجي دورا حيويا في الحياة الاقتصادية، خاصة بالنسبة للأنظمة النقدية والمالية؛ حيث يحسن من كفاءتها وفعاليتها ويسهل عملها، ومع بداية التسعينات ظهرت النقود الالكترونية التي تعتبر من أحدث وسائل الدفع الالكتروني، وتتميز بخصائص ومميزات تجعلها تؤدي أغلب وظائف النقود القانونية، فقد أصبحت اليوم محلّ محلّ النقود التقليدية.

وفي الواقع؛ قد يولد انتشار التعامل بالنقد الالكتروني تأثير كبير على فعالية السياسة النقدية لاسيما السياسة النقدية غير التقليدية في تحقيق أهدافها، ذلك ما يظهر ويبرز من خلال قدرة السلطة النقدية على الحفاظ على الاستقرار النقدي مع زيادة أكبر لحجم السيولة النقدية خاصة في ظل الأزمات المالية.

إن درجة فعالية السياسة النقدية في أي دولة تعتمد بدرجة كبيرة على درجة تطور وعصرنة النظام المصرفي المالي، وعلى هذا تسعى الجزائر إلى تحديث وعصرنة نظامها النقدي من خلال تحسين نوعية الخدمات المصرفية والمالية، وذلك باستخدام أدوات الدفع الالكتروني في مختلف التعاملات الاقتصادية، والهدف الأساسي من ذلك هو تعبئة المدخرات النقدية المتواجدة على مستوى السوق الموازي والمقدرة بـ 2000 مليار دينار جزائري حسب تقرير بنك الجزائر الصادر في أبريل 2018، موازنة مع معاناة البنوك من نفاذ مستمر في السيولة النقدية. وحسب التقرير ذاته، فقد وصلت السيولة المصرفية انخفاضها إلى 512 مليار دينار فقط في نهاية سبتمبر 2017، ويمكن تفسير ذلك أن قيمة القروض الممنوحة أكبر من الودائع المتحصل عليها بالإضافة إلى تناقص ودائع العائدات البترولية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أنّ تواجد نظام نقدي الكتروني يُمكن السلطات الاقتصادية من تعبئة المدخرات المالية المتواجدة في الاقتصاد غير الرسمي. فاعتماد النقد الالكتروني والتعامل به، يعتبر قناة مهمة في جذب الأموال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وفي ظل تزايد الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الجزائري يعتبر ذلك ضرورة حتمية.

## إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق وفي ظل التحديات التمويلية لعملية التنمية في الجزائر، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد مؤخرا، وارتباطه بالعائدات البترولية كمصدر شبه وحيد للتمويل الاقتصادي، تسعى الجزائر إلى عصرنة أنظمتها النقدية قصد تعبئة وجذب المدخرات المتواجدة في الأسواق الموازية، بالإضافة إلى ضمان التحكم الجيد في الكتلة النقدية المتواجدة في الاقتصاد الوطني. وتأتي هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو واقع استخدام النقود الالكترونية في الجزائر؟

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم النقد الالكتروني؛ من حيث نشأته وطبيعته ومكوناته وآلية استخدامه، وكذلك دوره في عصرنة النظام النقدي، مع التطرق إلى واقع النقد الالكتروني في الجزائر ومدى سعيه إلى جذب المدخرات النقدية من السوق الموازي.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، فهي تتناول أحد الموضوعات الحديثة وهو النقد الالكتروني الذي يعتبر وسيلة حديثة لإدارة السياسة النقدية وأداة لتسهيل عمل الأنظمة النقدية بأكثر كفاءة، والذي عرف تطبيق واسع النطاق منذ التسعينات من القرن الماضي في مختلف الدول، من جانب آخر تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز ما تسعى إليه الجزائر لعصرنة نظامها المصرفي ومحاولة تطبيق النقد الالكتروني على أنها الوسيلة اللازمة لتعبئة وجذب المدخرات المالية وقناة مهمة للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية في ظل ضغوطات الصدمات البترولية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري.

**فرضيات الدراسة:**

ولدراسة إشكالية الدراسة قمنا بطرح الفرضيتين التاليتين:

- توجد استخدامات قليلة للنقد الالكتروني في الجزائر؛
- واقع النقود الالكترونية في الجزائر مازال متأخرا مقارنة بتونس والمغرب.

**منهجية الدراسة:**

نظرا لخصوصية الموضوع وأهميته تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهجين الوصفي والتحليلي، فالأول لإبراز أهمية ودور النقود الالكترونية من حيث مفهومها ونشأتها وخصوصياتها ودورها الاقتصادي، والثاني لتحليل واقع النقد الالكتروني في الجزائر، وقد تم ذلك بالرجوع إلى مختلف المراجع المحلية والعالمية المتاحة كالكتب، والمذكرات، والرسائل العلمية، والمؤتمرات والتقارير البنكية، والمواقع الالكترونية الرسمية والصحفية الموثوقة... الخ.

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الاول: ماهية النقود الالكترونية

المحور الثاني: وضع النقد الالكتروني في الجزائر

**1. ماهية النقود الالكترونية:**

**1.1. تعريف النقود الالكترونية:** لقد دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الالكترونية، فقد وجدنا أن البعض استخدم مصطلح النقود الرقمية Digital Money أو العملة الرقمية Digital Currency، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقد الالكتروني Electronic Cash، بغض النظر عن المصطلح المستخدم في كل دراسة استعنا بها، فإنها تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الالكترونية Electronic Money، وسوف نستخدم هذا المصطلح في دراستنا هذه وذلك لشيوع استخدامه ودلالته الواضحة على مضمون ومعنى هذا النوع الحديث للنقود. فيمكن اعطاء تعريف للنقود الالكترونية على أنها "عبارة عن قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول عام من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للوفاء بالالتزامات." (الشافعي، 2003، ص 133).

## 2.1. أنواع النقود الالكترونية: يوجد نوعين من النقود الالكترونية (الشرقاوي، 2003، ص 31-32).

- **النقود الالكترونية الاسمية:** تحتوي وحدة النقد الالكتروني على معلومات تتعلق بهوية كل الأشخاص الذين تداولوها وهي في هذا تشبه بطاقة الائتمان حيث يستطيع البنك أن يقتفي أثر وحدة النقد التي أصدرها أثناء تداولها.

- **النقود الالكترونية غير الاسمية:** حيث يتم تداول وحدة النقد دون الإفصاح عن حاملها إلا إذا أنفقها شخص ما أكثر من مرة واحدة.

## 3.1. تداول النقود الالكترونية: يوجد نوعين من عمليات تداول النقود الالكترونية (الشرقاوي، 2003، ص 32)

- عمليات تدخل فيها البنوك حيث تتطلب عملية تداول النقد الالكتروني بين طرفين أن يتدخل المصدر لاعتمادها أو تعزيز إصدارها ويعرف هذا النوع باسم **ON-LINE E.CASH**؛
- عمليات تعرف باسم **OFF-LINE E-CASH** ، حيث يتم تداول وحدات النقد الالكتروني بين الأطراف المختلفة دون تدخل البنوك وهي تشبه في هذا عمليات تداول النقد العادي.

## 4.1. أشكال النقود الالكترونية: يمكن أن نميز شكلين أساسيين للنقود الالكترونية وذلك: ( Godeffroy & Moutot, 2016)

### ● حسب الوسيلة المستعملة:

- يمكن أن تكون على شكل بطاقة سابقة الدفع **Prepaid Cards**: هي ليست خاصة بمعاملات ومبادلات محددة، والمستفيد منها ليس وحيد (على عكس بطاقات الهاتف المحمول مثلا)، ويتم تخزين القيمة النقدية على شريحة الكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية؛
- يمكن أن تكون على شكل برمجيات: تسمح بالقيام بتحويلات مالية الكترونية عن طريق الانترنت، وذلك بتثبيت تلك البرمجيات في القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستخدم.

### ● حسب القيمة النقدية:

- بطاقات نقدية ذات قيمة نقدية ضعيفة لا تتعدى 1 دولار تستعمل للوفاء بأثمان السلع والخدمات اليومية.
  - بطاقات ذات قيمة نقدية متوسطة وهي تلك التي تتراوح قيمتها النقدية بين 1-100 دولار.
- كما أنه يجب التأكيد على الفرق الجوهرى الموجود بين عملية تحويل النقود الالكترونية والتحويلات الالكترونية التي تخص رؤوس الأموال التقليدية، هذه الأخيرة يتم عن طريقها تحويل النقود الخطية من حساب بنكي إلى آخر مع الاحتفاظ بالأرصدة المالية، على عكس عملية تحويل النقود الالكترونية التي لا يتم فيها الاحتفاظ بالأرصدة المالية، كما أنه يمكن إعادة تحويل النقود الالكترونية خارج النظام البنكي من بطاقة إلى أخرى أو من متعامل غير بنكي إلى آخر أو من حاسوب إلى آخر (سحنون، 2006، ص 12)

## 5.1. خصائص النقود الالكترونية: يفترض في النقود الالكترونية أن تتمتع بنفس خصائص النقود الأخرى

وخاصة بما يتعلق بقبولها كوسيط للتبادل، بالإضافة إلى إمكانية الانتقال عبر شبكة المعلومات لتسهيل اجراء المعاملات، وبصفة عامة تتمتع النقود الالكترونية بالخصائص التالية: (Whinstone, stahl & choi, 1997)

- **قيمة نقدية:** حيث تعبر عن وحدات نقدية لها قيمة مالية، على عكس التذاكر وبطاقة الهاتف وغيرهما، التي تعبر عن قيمة عينية تمكن حاملها إمكانية الاستفادة من خدمات معينة أو سلع؛
- **مخزنة على وسيلة الكترونية:** حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية في صورة نبضات (bits) أو على قرص صلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك، وهذا ما يميزه عن النقود القانونية والائتمانية التي تعد وحدات نقدية مصكوكة أو مطبوعة، وفي الواقع فإنه يتم دفع ثمن هذه البطاقات مسبقا وشرائها من المؤسسات التي أصدرتها، ولهذا يطلق عليها اسم البطاقات سابقة الدفع (Prepaid Cards)؛
- **غير مرتبطة بحساب بنكي:** وهذا ما يميزها عن وسائل الدفع الالكترونية التي تكون على شكل بطاقات ترتبط بحسابات بنكية للعملاء؛ حيث تسمح لحاملي هذه البطاقات من دفع أثمان السلع والخدمات وذلك بتحويل قيم نقدية من حساب إلى حساب آخر كبطاقات الخصم وبطاقات الائتمان، فهي وسائل تسمح بالنفاذ الكترونيا إلى الودائع البنكية المملوكة لحاملها؛
- **تلقى قبول عام من غير من قام بإصدارها:** حيث يتعين ألا يقتصر استعمالها على مجموعة من الأفراد فقط، أو خلال فترة زمنية محددة أو نطاق إقليمي محدد، إذ يجب أن تحوز على ثقة الأفراد وتحظى بقبول عام باعتبارها أداة صالحة للدفع ووسيط للتبادل؛
- **ثنائية الأبعاد:** انتقال النقود الالكترونية من المستهلك إلى التاجر لا يتطلب وجود بنك بينهما، فهي وسيلة صالحة لإبراء ذمة المشتري ولا تتطلب من البائع التأكد من حقيقتها؛
- **دفع النقود الالكترونية من خلال شبكة الانترنت:** حيث لا يمكن استخدامها إلا من خلال حاسوب أو أجهزة مرتبطة عبر شبكة الكترونية خاصة أو عامة، وهذا ما يجعلها ذات طابع دولي وهو ما يستلزم وجود تنظيم دولي خاص بها ينظم ويشرع آلية التعامل بها؛
- **وجود نظام مصرفي قادر على التعامل بالنقود الالكترونية:** بمعنى وجود نظام مصرفي نقدي (بنوك حقيقية لها إرادة قوية في الاستثمار في الصيرفة الإلكترونية، كفاءة الإدارة... إلخ) قادر على ضمان أمن وسرية المعلومات النقدية الخاصة بالمتعاملين بها، وهذا ما يسمح بانتقال الأرقام المتسلسلة المشكلة لقيمتها النقدية من شخص إلى آخر بكل ثقة مصرفية؛
- **الأمان:** لحماية النقود الالكترونية يجب توفير حلول على مستوى المعدات أو البرمجيات أو كليهما لحماية النقود المحفوظة على الحاسوب من العبث أو السرقة؛
- **مؤقتة بعملية الدفع:** ويقصد بذلك أنه متى تم الدفع بوحدة النقد الالكتروني، فيجب إرسالها إلى مصدرها حتى يحولها إلى نقود عادية، فهذه النقود في حد ذاتها لا يمكن أن تبقى بصورتها الرقمية (Piffarritit, 1998) يتطلب وجود هذه الأموال واستخدامها كوسيلة وفاء وجود ثلاثة أطراف هم، المصدر The Issuer والمستهلك الذي يدفعها The Payer، والتاجر المدفوع له The Payee، حيث لا يتماثل دور المصدر بدور البنك المركزي؛

- **عدم تجانسها:** فكل مصدر للنقود يقوم بخلق نقود مختلفة القيمة، ويتولى عملية إصدارها مؤسسات ائتمانية خاصة، لهذا يطلق عليها اسم النقود الخاصة؛

- **التوثيق:** يحدد التوقيع الرقمي هوية مصدر هذه النقود ويعطي ضمانا بتحويل هذه السلسلة من البتات bits، إلى نقود مادية عند الطلب، وفي كل معاملة تنطوي على استخدام النقود الالكترونية يتم الاتصال بصاحب التوقيع الالكتروني للتأكد أنّ الرقم المرجعي لم يتم إعادة استخدامه، وهذا للتأكد من عدم نسخ النقود، ومقتضى هذا أنّ وحدة النقود الرقمية صالحة لصفقة واحدة فقط، وهذا ما يجعلها تختلف عن النقود المادية من هذه الناحية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النقود الالكترونية في بعض الأدبيات الاقتصادية هي وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني، ولا يقصد به النقد الالكتروني الذي يستخدم كمصطلح نقدي يعبر عن كل وسائل الدفع التي تتم بطريقة الكترونية. (p5, Laurent & Monvoisin)

كما أنه توجد العديد من الفروقات بين النقود الالكترونية والنقود الافتراضية (Bitcoin، Linden Dollar...، Second Life...) (Fung, Molico & Stuber, 2014, p26)، التي تعتبر نقود غير مادية وغير نظامية لا تلقى قبولا عاما تستعمل مثلا في مواقع التواصل الاجتماعي (facebook credit) للقيام بعملية الشراء للألعاب الالكترونية، وتطبيقات أخرى، كما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول رقم (01): الفروقات بين النقود الالكترونية والنقود الافتراضية**

| الفروقات          | النقود الالكترونية                                       | النقود الافتراضية (كالبيتكوين...)                             |
|-------------------|----------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|
| الشكل النقدي      | رقمي                                                     | رقمي                                                          |
| وحدة القياس       | بالسعر الرسمي                                            | بالسعر غير الرسمي، متغير                                      |
| القبول            | عام على غرار المصدر                                      | جزئي من طرف مجتمع افتراضي كرواد بعض المواقع التواصل الاجتماعي |
| الطبيعة القانونية | نظامي                                                    | غير نظامي                                                     |
| المصدر            | مؤسسة تم اعتمادها من طرف البنك المركزي كالمؤسسات المالية | مؤسسات خاصة                                                   |
| العرض النقدي      | محدود (مقابل النقود القانونية)                           | حسب إرادة المالكين لها                                        |
| إمكانية التعويض   | تعويض كامل                                               | لا وجود للتعويض                                               |
| الرقابة           | موجودة                                                   | غير موجودة                                                    |
| نوع المخاطر       | تشغيلية                                                  | مخاطر ائتمانية، سيولة، تشغيلية، أمنية، قانونية.               |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي الأوروبي 2012

**6.1. أهمية النقد الالكتروني:** تمثل النقود الالكترونية أهمية كبيرة لجميع الأطراف المتعاملين بها (Wenninger & Laster, 1995, P2)

أ. أهمية النقود الالكترونية بالنسبة للمستهلكين: حيث تساهم في إعفاء المستهلكين من حمل النقود السائلة، والسرعة في إبرام الصفقات مقارنة بأدوات الدفع الأخرى كالشيك وبطاقات الخصم خاصة الصفقات الصغيرة القيمة النقدية، كما توفر نوع من الخصوصية حيث لا يكون هناك حاجة لأن يقوم المستهلك بتسجيل بياناتهم ونفقاتهم كما يحدث عند الوفاء بأثمان السلع والخدمات عن طريق الشيك، كما تساعد على ضبط ميزانية المستهلك والتقييد بالمبلغ المخزن على البطاقة الالكترونية، بالإضافة تسهيل عملية دفع ثمن الخدمات الحكومية مثل فواتير الكهرباء والماء... الخ.

ب. أهمية النقود الالكترونية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية: تساعد النقود الالكترونية على جمع بيانات عن السوق وتفضيلات المستهلكين، مما يعطي مؤشرات واضحة يمكن أن يستفيد منها المؤسسات من حيث إنتاج السلع والخدمات، وفي عمليات التسويق.

### 7.1. المميزات التي تحققها البنوك (مصدرها) من تقديم خدمات النقود الالكترونية: (العربي، 2003، ص36)

- تدعيم الاسم التجاري للبنك؛ حيث أنّ البنوك التي تقدم هذا النوع من الخدمات تعتبر من البنوك الرائدة، كما أن تداول اسم البنك في الانترنت يؤدي إلى المزيد من الإشهار؛
- جذب زبائن جدد وذلك نتيجة تنوع الخدمات المقدمة ومواكبة آخر المستحدثات في المجال النقدي؛
- زيادة العائدات مع تزايد عدد مستخدمي النقود الالكترونية وانخفاض التكاليف الاستثمارية في المجال؛
- تحسين مستوى إدارة الأموال لسهولة إتمام عمليات التحويل في أقل وقت ممكن وتعدد العملات التي يتم تداولها عبر النظام البنكي.

كما أن العديد من الاقتصاديين في المجال النقدي **ويليام فريدمان** 1999 و 2000 يرون أن تأثير مصدر سلطة القرار النقدي لدى البنوك المركزية على معدلات الفائدة في المدى القصير يكون من خلال: (Mésonnier, 2000, P3)

- التحكم في العرض النقدي (خلق/ سحب وهدم النقود المركزية) في الاقتصاد؛
  - القدرة على تحديد شروط شراء وبيع النقود المركزية لمؤسسات الائتمان.
- هذه السلطة النقدية تكون تامة في حالة ما إذا كانت كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية لديها احتياطات لدى البنك المركزي.

ومع التطور التكنولوجي في مجال المعلومات بصفة عامة، وظهور النقود الالكترونية كآلية جديدة في التعاملات المالية والمصرفية، قد ساهم ذلك بشكل كبير في انخفاض الطلب على مختلف مكونات القاعدة النقدية المتمثلة في النقود الورقية والنقود المركزية... الخ، فالنقود الالكترونية هي مجموعة من التقنيات الالكترونية واللاسلكية التي تمكن من تبادل الأموال دون أداة ورقية، أو هي مجموعة من التعهدات والتوقعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل محل تعامل العملات.

ويتم استخدام النقد الالكتروني عموماً من أجل مشتريات منخفضة القيمة كالتذكير المترو، الجرائد... الخ، كما أنّ تكاليف وسائل الدفع التقليدية على غرار الشيك وبطاقات الخصم تكون أكبر من قيمة عملية البيع

والشراء، بالإضافة إلى أن المستخدمين يفضلون بطاقات متعددة الخدمات. (Godeffroy & Moutot, 2016, P23)

بالنسبة لنقود البرمجيات فقد ظهرت مع انتشار الانترنت، وحاليا يوجد العديد من المشاريع البحثية قصد تطوير هذا النمط الجديد من النقود الالكترونية، مع ذلك فوتيرة تطورها جد بطيئة بالنظر إلى تكاليف استخدامها المرتفعة جدا والتي تحتاج إلى بنى تحتية معلوماتية جد متطورة من أجل ضمان سلامة المبادلات، توجد العديد من العوامل التي تساهم في تطورها نذكر منها: وفورات الحجم، وانخفاض تكلفة الوحدة في الإنتاج مع الكمية المعالجة.

### 8.1. دور النقد الإلكتروني في تطور التجارة الالكترونية:

يتم استخدام النقد الإلكتروني في تسوية عمليات التجارة الالكترونية بشكل كبير، وهذا ما يدل على سرعة تطور وضخامة مبالغ النقود الالكترونية التي يتم تداولها خاصة في الاقتصاديات المتطورة من خلال التجارة الالكترونية، حيث حسب تقرير البنك الدولي فالدفع الإلكتروني يمثل 5% من إجمالي الدفع في تجارة التجزئة وهذا في 11% من العينة المكونة من 101 دولة (تقرير البنك الدولي لسنة 2012، ص 20). أما بالنسبة لمساهمته في تطور التجارة الالكترونية الدولية التي نوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): رقم أعمال التجارة الالكترونية لبعض الدول المتقدمة

| الدولة             | رقم الأعمال | بالمليار | رقم الأعمال حسب الفرد بالدولار |
|--------------------|-------------|----------|--------------------------------|
| الصين              | 405         |          | 297                            |
| الولايات الأمريكية | 363         |          | 1138                           |
| المملكة المتحدة    | 127         |          | 1969                           |
| اليابان            | 102         |          | 803                            |
| ألمانيا            | 71          |          | 877                            |

المصدر : بالاعتماد على إحصائيات:

(Fédération e-commerce et vente à distance , 2015) & (Laurent & Monvoisin, 2015 ,p4).

### 9.1. معايير إصدار النقود الالكترونية: تتمثل معايير إصدار هذه النقود فيما يلي (الحملاوي، 2003، ص:

248):

- ضرورة حصول البنك المصدر على تصريح كتابي من البنك المركزي لإصدار نقود الكترونية؛
- أن يعلن البنك المركزي على موقعه الخاص عن أسماء البنوك المرخص لها بإصدار نقود الكترونية مع رقم وتاريخ الترخيص، حتى يتمكن المتعاملين بالنقود الالكترونية من التأكد من البنك المعني مرخص له؛
- تصدر النقود الالكترونية بالعملة المحلية في حال احتفاظ المتعامل بحساب جاري دائن بالعملة المحلية، وفي حال كان الحساب بعملة أجنبية يتم إصدارها بالعملة الأجنبية مع احترام الشروط الاقتصادية؛

- تقوم البنوك المصدرة بإبلاغ البنك المركزي بشكل دوري منتظم بحجم النقود الالكترونية التي تم إصدارها مع بيان أسلوب التحويل.

ويمكن أن تساهم النقود الالكترونية في زيادة المعروض النقدي في حالة الأزمات التي تستدعي زيادة إستعجالية في المعروض النقدي، حيث أسهل في الإصدار مقارنة بالنقود الأخرى وفي هذا السياق أكد "أندرو هالدين" الخبير الاقتصادي لدى بنك انجلترا (2015) إلى إمكانية استعمال النقود الرقمية بدل النقود المادية في الأزمة المالية العالمية 2008 أين قامت العديد من البنوك المركزية العالمية بتبني حزم التيسير الكمي من أجل معالجة العسر المالي في الاقتصاد (Dyson & Hodgson, 2016, P7)

## 2. واقع النقد الالكتروني في الجزائر

### 1.2. تطور النقود الالكترونية في الجزائر

عرف النظام النقدي والمالي الجزائري منذ فترة ليست قصيرة وسائل الدفع الالكتروني، حيث ظهرت أول آلة للسحب الآلي في الجزائر عام 1997، وعدد البنوك الموجودة في الجزائر حالياً هو 20 بنك و 9 مؤسسات مالية، وتتكون الشبكة المصرفية من 1612 وكالة مصرفية إلى غاية 2017 معظمها عمومية، ويبقى العدد ضعيف جداً مما يعكس ضعف الوساطة المالية، بالمقارنة بالتحديات التنموية التي تنتظر الجزائر، وهدف تحويل النظام النقدي نحو الالكترونية.

وللإشارة يوجد 29 بنك ومؤسسة مالية تنشط في النظام المصرفي الجزائري حسب آخر منشور لبنك الجزائر، ويعد بنك الجزائر هو المؤسسة الوحيدة المخول لها قانوناً بإصدار النقود القانونية كما أكدته المادة (04) من قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في أبريل 1990. ولكن هناك إمكانية كبيرة لتطور ظهور النقود الالكترونية كنفد يتعامل به في الاقتصاد الجزائري وذلك في المدى الطويل؛ حيث تم تبني مشروع "التجمع النقدي الآلي GIE-M" في جوان 2014، وتعميم استخدام بطاقات الدفع الالكتروني من أجل اقتناء مختلف السلع والخدمات بموجب قانون 04-15 الصادر في الجريدة الرسمية 2015، يهدف بالأساس إلى عصنة الخدمات المصرفية.

وتم تسجيل مليون و 300 ألف حامل لبطاقة الدفع الالكتروني ما بين البنوك (CIB) في سنة 2015، وأكثر من 20 مليون عدد المبادلات ما بين البنوك الجزائرية كل سنة، كما يهدف المشروع خلال 5 سنوات أن يكون لكل جزائري بطاقة دفع الكترونية يستعملها مرة أو مرتين كل شهر.

وإذا ركزنا على النظام النقدي في الجزائر نجد أنه على الرغم مما يشهده من إصلاحات وتغيرات مست القطاع، وظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ومنذ أواخر سنة 2016 تمت إبرام العديد من الاتفاقيات كأولى الخطوات من أجل عصنة الخدمات المصرفية من خلال انطلاق مشروع التجميع النقدي الآلي، فالبنك الوطني الجزائري قام بتوقيع اتفاقية مع مؤسسة مترو الجزائر تخص استحداث بطاقات الدفع الالكتروني تسمح لمستعملي المترو، ترامواي والمصاعد الهوائية بتسديد اشتراكاتهم الدورية أو بدفع مبالغ تذاكر سفرهم عن طريق بطاقات ما بين البنوك CIB لدى الشباييك المفتوحة لدى المحطات التابعة لشركة مترو الجزائر المجهزة بآليات

الدفع الإلكتروني، ومستقبلا سيكون الدفع الإلكتروني عن طريق الانترنت، حيث يكون الهدف من هذا النوع من الاتفاقيات هو الحد من مشكل النقص في السيولة، ونفس الاتفاقية تم إبرامها بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع الشركة الجزائرية للمياه.

كما أنه مع مطلع سنة 2017 تم إطلاق خدمة "بوابة جبايتك" الخاصة بالتصريح والدفع الجبايي الكترونيا، كما تم تزويد المساحات التجارية بـ 10 آلاف جهاز للدفع الإلكتروني، وهذا من أجل عصنة النظام المصرفي وتعميم استخدام البطاقة البنكية والإلكترونية.

هذا ما يؤكد حداثة التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإلكترونية، فتطبيق مبادئ اقتصاد السوق في المجال المصرفي المالي الجزائري مازال بطيئا جدا، نتيجة عجز البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية عن مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة في مجال الاتصال والإعلام المالي والمصرفي، ساهم في عدم ظهور التعامل بالنقود الإلكترونية.

## 2.2. نشاط النقود الإلكترونية في الجزائر:

حسب تقرير بنك الجزائر الصادر في جويلية 2015، فإن العمليات المصرفية التي تستعمل فيها البطاقة البنكية عرفت انخفاض خفيف بـ 0.2 % في سنة 2014، ما يعني 4560 مليون عملية مقابل 4570 مليون عملية في سنة 2013، وهو ما يمثل 22% من إجمالي عمليات الدفع.

تتمثل معظم العمليات في عمليات السحب المالي للزبائن ببطاقات خاصة تتم على مستوى موزعي النقود في البنوك ومراكز بريد الجزائر. من حيث القيمة فالبطاقات عرفت ارتفاع بـ 6.4 % مقارنة بالسنة التي قبلها، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بوسائل الدفع الأخرى كالشيك بـ 10.2 %، والأوراق التجارية بـ 21.2 %.

من جهة أخرى من خلال إحصائيات 2016 الخاصة بالمتعامل الاقتصادي SATIM أكد احتكار عمليات السحب التي سجلت 3.706.140 عملية بقيمة 45.412.001.500.00 دج.

عدد البطاقات البنكية المقدر هو 699750 منها 599.460 عبارة عن بطاقات كلاسيكية و100.290 عبارة عن بطاقات ذهبية ونسبة البطاقات التي قامت بعملية مصرفية تمثل 43.4 % من العدد الاجمالي من البطاقات حيز التداول المقدر بـ 303665 بطاقة. هذا ما يوضح أن أكثر من نصف البطاقات غير مستعملة من قبل حامليها.

أما بخصوص حظيرة الموزعين الآليين يوجد 604 موزع آلي وهو رقم جدّ ضعيف غير كاف مقارنة بما تملكه الدول المجاورة كالمملكة المغربية التي تملك 6732 موزع آلي، أما بالنسبة لمحطات الدفع الإلكتروني فيقدر عددها بـ 5015 وعمليات الدفع التي تمت بهذه المحطات الإلكترونية تقدر بـ 75623 عملية. والجداول التالية تلخص ذلك:

## جدول رقم (03): واقع النقد الالكتروني في الجزائر

| القيمة      | الصنف                                                                 |
|-------------|-----------------------------------------------------------------------|
| 4493683     | العدد الاجمالي للعمليات المصرفية                                      |
| 3706140     | عدد عمليات السحب                                                      |
| 2461308     | عدد عمليات السحب الالكتروني ما بين البنوك                             |
| 1244832     | عدد عمليات السحب الالكتروني خارج البنوك                               |
| 4590014199  | القيمة الإجمالية للمبادلات الالكترونية (دج)                           |
| 45412001500 | قيمة عمليات السحب الالكتروني (دج)                                     |
| 604         | عدد الموزعين الآليين                                                  |
| %81.64      | النسبة المتاحة من الموزعين الآليين تحت إدارة المتعامل الاقتصادي SATIM |
| 75623       | عدد عمليات الدفع الالكتروني                                           |
| 488143699   | قيمة عمليات الدفع الالكتروني (دج)                                     |
| 5015        | عدد محطات الدفع الالكتروني المركبة                                    |
| 699750      | عدد البطاقات المتداولة                                                |
| 59946       | عدد البطاقات الكلاسيكية المتداولة                                     |
| 100290      | عدد البطاقات الذهبية المتداولة                                        |
| 0           | عدد بطاقات السحب المتداولة                                            |
| 303665      | عدد البطاقات الالكترونية التي قامت بعمليات مصرفية                     |

المصدر : SATIM : Direction Développement et Intégration de Nouveaux Systèmes  
Novembre 2016.

## جدول رقم (04) يوضح واقع البطاقات الالكترونية في الجزائر

| صنف البطاقة الالكترونية | الكلاسيكية | الذهبية | السحب | العدد الاجمالي |
|-------------------------|------------|---------|-------|----------------|
| عدد البطاقات الصادرة    | 366894     | 32240   | 0     | 399134         |
| عدد البطاقات المتجددة   | 273353     | 45002   | 0     | 318355         |
| عدد البطاقات المعوضة    | 1821       | 570     | 0     | 2391           |
| العدد الاجمالي          | 642068     | 77812   | 0     | 719880         |

المصدر : SATIM : Direction Développement et Intégration de Nouveaux Systèmes  
Novembre 2016.

حيث نلاحظ أنّ حركية التعامل بالبطاقات البنكية بطيئة جدا بالإضافة إلى محدودية نوعية البطاقات المتاحة، وهذا ما يوضح حداثة التجربة الجزائرية في مجال النقد الالكتروني.

## 3.2. محطات الدفع الالكتروني (TPE) Terminaux de Paiement Electronique

يبين الجدول في الأسفل محطات الدفع الالكتروني المتواجدة على مستوى البنوك في الجزائر، حيث نلاحظ أنّ بنك القرض الشعبي الجزائري هو البنك الذي يحتوي على أكبر عدد من محطات الدفع الالكتروني حيث وصلت إلى 1702 محطة في 2016، يليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 615 محطة دفع الكترونية

في نفس السنة، وفي المراكز الأخيرة نجد مراكز بريد الجزائر بـ 47 محطة دفع الكترونية وبنك السلام بـ 8 محطات فقط ولم يتغير هذا العدد منذ سنة 2011.

جدول رقم (05): إحصائيات لعدد محطات الدفع الالكترونية التي يملكها كل بنك في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)

| البنوك           | السنوات    |            |            |           |            |            |
|------------------|------------|------------|------------|-----------|------------|------------|
|                  | 31/05/2016 | 31/12/2015 | 31/12/2014 | 1/12/2013 | 31/12/2012 | 31/12/2011 |
| CPA              | 1702       | 1686       | 1654       | 1646      | 1622       | 1554       |
| BDL              | 69         | 188        | 188        | 188       | 338        | 575        |
| BADR             | 615        | 373        | 319        | 317       | 317        | 317        |
| BEA              | 66         | 65         | 57         | 57        | 57         | 57         |
| BNA              | 184        | 4          |            | 332       | 332        | 329        |
| Société Générale | 263        | 245        | 126        | 101       | 71         | 60         |
| Algérie Poste    | 47         | 47         | 47         | 47        | 47         | 47         |
| Al Baraka        | 9          | 9          | 9          | 9         | 9          | 9          |
| BNP Paribas      | 130        | 117        | 80         | 90        | 76         | 24         |
| Natixis          | 73         | 73         | 41         | 40        | 5          | 5          |
| AGB              | 241        | 234        | 208        | 154       | 89         | 66         |
| Al Salam Bank    | 8          | 8          | 8          | 4         | 2          | 4          |
| Total            | 3407       | 3049       | 2737       | 2985      | 2965       | 3047       |

المصدر : SATIM : Direction Développement et Intégration de Nouveaux Systèmes

Novembre 2016.

#### 4.2. الموزعين الآليين للنقد الورقية (DAB) Distributeur Automatique Des Billets :

نلاحظ في الجدول بالأسفل عدد الموزعين الآليين للأوراق النقدية على مستوى البنوك في الجزائر، حيث يعتبر بنك القرض الشعبي أكثر البنوك حيابة للموزع الآلي للنقد الورقية بـ 161 موزع في 2016 يليها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بـ 144 موزع يليها بنك التنمية المحلية بـ 137 موزع آلي في نفس السنة.

جدول رقم (06): يوضح عدد الموزعين الآليين للنقد الالكترونية الذين تملكهم البنوك في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)

|             | 31/12/2011 | 31/12/2012 | 31/12/2013 | 31/12/2014 | 31/12/2015 | 31/05/2016 |
|-------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| BANQUE      |            |            |            |            |            |            |
| BDL         | 133        | 135        | 129        | 131        | 134        | 137        |
| CNEP        | 141        | 145        | 135        | 131        | 133        | 144        |
| AGB         | 32         | 12         | 12         | 10         | 1          | 1          |
| ARAB BANK   |            |            | 2          | 8          | 8          | 8          |
| FRANSA BANK | 2          | 3          | 3          | 3          | 3          | 3          |
| Al Baraka   |            |            | 6          | 15         | 20         | 23         |
| Natixis     | 20         | 26         | 26         | 28         | 30         | 30         |
| Trust Bank  |            |            | 14         | 15         | 15         | 16         |
| BEA         | 62         | 65         | 66         | 70         | 7          | 81         |
| Al Salam    | 3          | 4          | 5          | 6          | 7          | 7          |

| Bank             |     |     |     |     |     |     |
|------------------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|
| Houssing Bank    | 5   | 5   | 5   | 5   | 7   | 7   |
| HSBC             | 2   | 3   | 3   | 3   | 3   | 3   |
| BNA              | 89  | 62  | 59  | 114 | 135 | 136 |
| Société Générale | 65  | 83  | 10  |     |     |     |
| CPA              | 93  |     |     |     |     | 161 |
| BNP Paribas      |     |     |     |     |     |     |
| Total            | 647 | 543 | 475 | 539 | 573 |     |

المصدر : SATIM : Direction Développement et Intégration de Nouveaux Systèmes

Novembre 2016.

من خلال ما تم التطرق إليه من إحصائيات نجد أن البنية التحتية لإقامة نظام نقدي يعتمد على النقد الالكتروني ضعيفة جدا مما يستوجب زيادة الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتفعيل الخدمات المصرفية الالكترونية قصد تحسين الوضعية الحالية للبنية التحتية المصرفية الالكترونية؛ بالإضافة إلى توسيع السوق النقدي حيث يحتاج إقامة نظام نقدي الكتروني وجود سوق نقدي منظم ونشط حيث يتم من خلالها تأمين السيولة اللازمة للبنوك خاصة في ظل توفر أدوات الدفع الإلكترونية، وبهذا تتمكن البنوك من تمويل النشاط الاقتصادي بفعالية ودرجة كبيرة من الكفاءة وتكلفة أقل، وكذلك تتمكن السلطة النقدية من ضمان الرقابة الائتمانية في الأسواق والتحكم المناسب في الكتلة النقدية لتعبئة المدخرات المالية المتواجدة على مستوى الأسواق الموازية؛

أما بالنسبة لبطاقات الدفع الالكترونية بالرغم من تواجدها المقبول كما إلا أنها تعاني من نقص في التطبيق والتعامل بها هذا راجع بالأساس إلى عقلية الفرد الجزائري الذي لا يحبذ هذا النوع من الإستخدامات المصرفية، وعلى هذا يجب الإكثار من الإشهار والدعايات الخاصة بمزايا استخدامها، وضرورة شمول الخدمات الحكومية على نظام الدفع الالكتروني.

## 5.2. منع التعامل بالنقود الافتراضية في الجزائر:

منع قانون المالية لسنة 2018 الصادر في الجريدة الرسمية تداول العملات الافتراضية "كالبتيكوين" في الجزائر، حيث جاءت في المادة 117 من القانون أنه يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها، إذ وصل سعرها مع بداية 2018 إلى 11 ألف دولار وهذا الإجراء دليل على سعي الجزائر إلى إقامة نظام رقابة أكثر صرامة لتتبع التعاملات الالكترونية التي يمكن أن تستعمل في غير موضعها أو بشكل يضر الاقتصاد الوطني كالتهرب الضريبي أو تبييض الأموال حيث تتميز هذا النوع من العملات بسرية تامة لمستخدميها، كما أنها لا تعبر عن السيادة الوطنية مثل باقي العملات الأخرى الحقيقية لأنها لا تنتمي إلى كيان معين، وقد لجأت فنزويلا مؤخرا إلى اعتمادها بدل العملة الرسمية نظرا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه وانهايار قيمة عملتها الوطنية "البوليفار الفنزويلي" وتسجيل معدلات تضخم خيالية في ظل فرض عقوبات دولية على الاقتصاد الفنزويلي، وهذا يبرر موقف الجزائر في منع التعامل بالنقود الافتراضية نظرا لمخاطرها الكثيرة كصعوبة التحكم فيها مستقبلا، وفي

تهديد عملة الدينار كرمز للسيادة الوطنية في ظل الانخفاض الكبير الذي سجلته قيمة الدينار الجزائري منذ سنوات. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادر في 12 أكتوبر 2017، ص 4).

### 3. دراسة مقارنة للخدمات المصرفية الإلكترونية بين الجزائر وتونس والمغرب:

#### 1.3. تطوّر مؤشرات الخدمات الإلكترونية في الجزائر، تونس والمغرب:

تعتبر أنظمة الدفع الإلكترونية ضرورة اقتصادية وأحد دعائم التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المغاربية، ويعود تاريخ الخدمات المصرفية الإلكترونية في تونس إلى سنوات السبعينات، كونها دولة سياحية بامتياز، فالزبائن أو السياح الأجانب يطالبون أكثر فأكثر بالقيام بمعاملاتهم المالية عن طريق استخدام البطاقات الإلكترونية، وبالتالي سعت الحكومة التونسية منذ سنوات إلى تلبية هذا الطلب المتزايد.

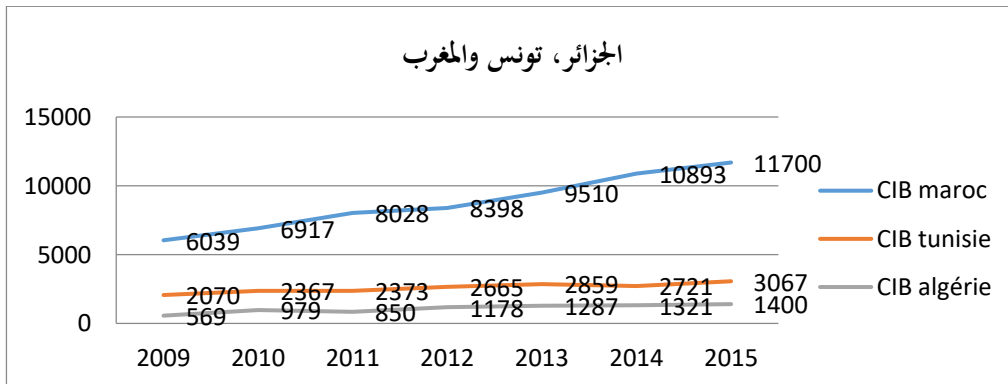
أما بالنسبة للمغرب فهو البلد الإفريقي الأكثر تقدما في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية بعد جنوب إفريقيا، بفضل جهود مركز الخدمات المصرفية الإلكترونية ما بين البنوك (Centre de la Monétique Interbancaire CMI)

#### 2.3. تطور بطاقة الدفع الإلكتروني ما بين البنوك CIB

ارتفعت وتيرة إصدار البطاقات في تونس خلال عام 2015 حيث بلغ إجمالي عدد البطاقات 3067 ألف مقابل 2721 ألف في عام 2014 أي بزيادة قدرها 12.7%، أما بالنسبة لبطاقات الدفع الإلكتروني ما بين البنوك فعددها في الاقتصاد المغربي يبلغ 11700 بطاقة في عام 2015 مقابل 10893 في عام 2014 أي بزيادة قدرها 7.41%، أما بالنسبة للجزائر فقد ارتفعت البطاقات الصادرة بنسبة 5.98% لتبلغ 1400 ألف في عام 2015، مقابل 1321 ألف عام 2014، وهذا كما يوضحه المنحنى التالي :

شكل رقم (01) : تمثيل بياني لتطور حجم بطاقات الدفع الإلكتروني ما بين البنوك في

الجزائر (L'Algérie)، تونس (La Tunisie) والمغرب (Le Maroc) خلال الفترة 2009-2015



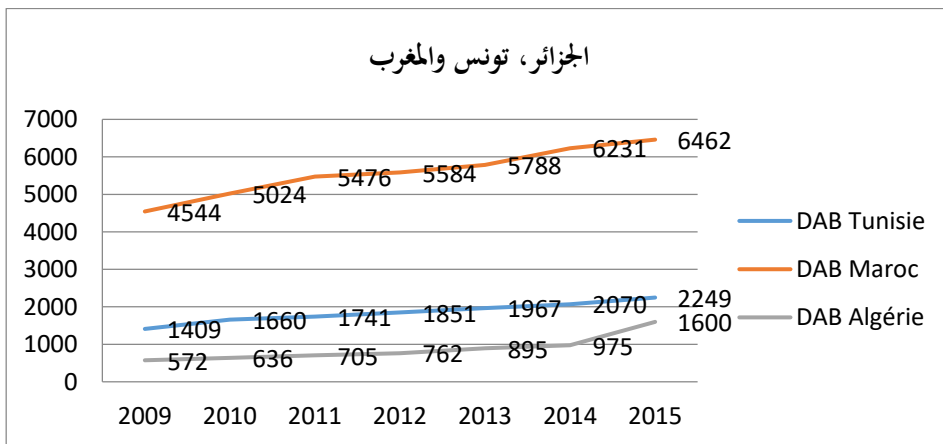
المصدر: أنجزت من طرف الباحثين بالاعتماد على إحصائيات SATIM و SMT.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن عدد البطاقات الالكترونية الموجودة في المغرب وتونس أكبر بكثير من العدد الموجود في الجزائر، حيث في عام 2015 عدد بطاقات الدفع الالكتروني ما بين البنوك في المغرب يفوق العدد الموجود بالجزائر بفارق 10300000 (أكثر بثماني أضعاف)، أما بالمقارنة بتونس فالفارق يقدر بـ 1667000 بطاقة (أكثر بضعفين)، فالجزائر مازالت بعيدة عن المستوى المسجل بالبلدين المجاورين من حيث عدد البطاقات الالكترونية، فيمكن تفسير هذا التأخر كون تجربة الصيرفة الالكترونية في الجزائر حديثة العهد وأن مجال السياحة في المغرب وتونس يتطلب تلبية رغبات السياح الأجانب في استعمال البطاقات الالكترونية ذات الطابع الدولي.

### 3.3. تطور تقنيات التوزيع الآلي للنقود (DAB) Distributeur Automatique des Billet

عرفت أجهزة الموزع الآلي تطور مستمر في البلدان الثلاث خلال فترة الدراسة إلا أن ذلك تم بشكل متفاوت حيث في سنة 2015 بالنسبة لتونس فقد بلغ عدد أجهزة 2249 DAB وحدة مقابل 2070 في عام 2014، بزيادة قدرها 8.65 %، من ناحية أخرى بلغ عددها في الجزائر 1600 جهاز مقابل 975 في 2014 (بزيادة 64.10 %). فيما يتعلق بالمغرب فقد توسعت شبكة التوزيع الآلي للنقود لتصل إلى 6462 وحدة في عام 2015 بزيادة قدرها 3.7 % مقارنة بعام 2014.

شكل رقم (02) : تطور حجم الموزعين الآليين للنقود في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2009-2015

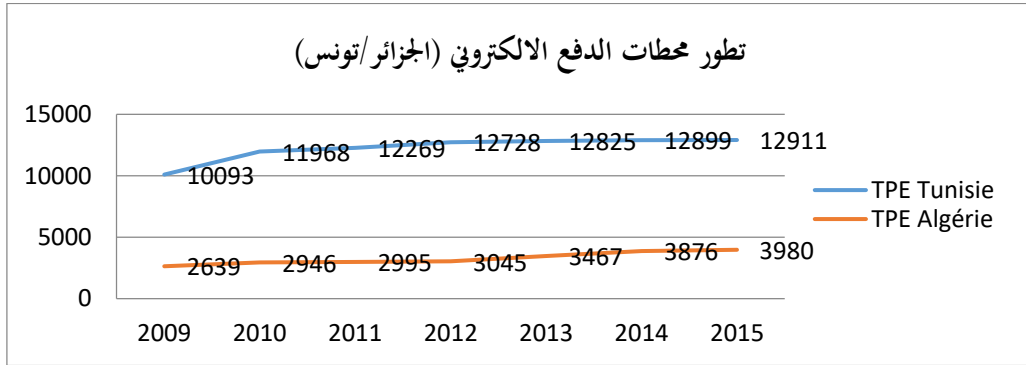


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات SATIM و SMT

### 4.3. تطور حجم محطات الدفع الالكتروني (Terminaux de Paiement Electronique) (TPE)

بالنسبة لهذا المؤشر سنقوم بالمقارنة فقط بين الجزائر وتونس، حيث بلغ عدد محطات الدفع الالكتروني التي تم تركيبها في تونس حوالي 12911 وحدة في عام 2015، مقارنة بـ 12899 في عام 2014، أي بزيادة قدرها 0.09 % فقط. بينما ارتفع مؤشر TPE في الجزائر بنسبة 2.68 % مع 1600 وحدة فقط في عام 2015 مقابل 975 عام 2014.

شكل رقم (03): تطور محطات الدفع الالكتروني في الجزائر وتونس خلال الفترة (2009-2015).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات SATIM و SMT

نلاحظ أن الفرق معتبر بين البلدين من حيث عدد محطات الدفع الالكتروني بالرغم من تشابه المقومات، هذا ما يؤكد مرة أخرى حداثة التجربة الجزائرية في أنظمة الدفع الالكتروني بالمقارنة مع تونس، وعلى هذا نلخص بعض المقومات التي تعطي دفعة قوية لاستخدام النقود الالكترونية في الجزائر وبناء بنية تحتية تتناسب مع التوقعات، ليس فقط لتدارك التأخر المسجل من هذا الجانب مقارنة بالدول المغاربية المجاورة وإنما حتى مع الدول المتقدمة، وهذا في المدى الطويل :

- يجب أن يكون هناك نوع من الإلزام القانوني لاستخدام النقود الالكترونية في الجزائر، مما يضيف العديد من الفوائد على مشروع رقمنة الاقتصاد الوطني وضمان تفعيل جيد للأدوات لاسيما في التحصيل الضريبي والتحكم في الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازي.

- عمل البنوك التجارية على مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في المجال البنكي وفتح فروع لها خاصة في البلدان الإفريقية كمالي والنيجر... الخ وفي الدول المتقدمة عامة والدول الأوروبية خاصة لجذب رؤوس الأموال الداخلية والدولية لاسيما أموال الجالية الجزائرية المتواجدة بالخارج واستعانة الاقتصاد الوطني بها وهذا مع توفير منتجات بنكية الكترونية تتوافق مع متطلبات ذلك.

- تنظيم التجارة الالكترونية تشريعيا وتطبيقيا وهذا لتدعيم الميزة التنافسية للمنتوج الجزائري وهذا ما يحقق مكاسب مالية للاقتصاد الوطني ومساعدة وتوجيه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى استخدام النقد الالكتروني.

- الاستعانة بالنماذج الدولية الرائدة في مجال الصيرفة الالكترونية لوضع إستراتيجية زمنية تستهدف تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال استخدامات النقد الالكتروني في المعاملات الاقتصادية عامة والمعاملات التجارية خاصة وتسهيل ولوج المنتج الوطني إلى الأسواق الخارجية وهذا بعد مواكبة المعايير الدولية.

- استخدامات النقد الالكتروني في ظل اعتماد البنك المركزي على التمويل غير تقليدي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية يحقق فعالية أكبر للسياسة النقدية وفي مراقبة هذه الحزم التمويلية غير المعهودة في الاقتصاد الوطني.

## الخاتمة:

من خلال عرضنا لموضوع واقع استخدام النقد الالكتروني في الجزائر، ومحاولة اجراء مقارنة مع تونس والمغرب تأكدنا أنه هناك تأخر كبير في هذا المجال تعيشه البنوك التجارية الجزائرية، وإن كان ذلك راجع إلى عدة اعتبارات كضعف تأطير الدولة والبنك المركزي لهذا النوع من المشاريع وغياب رؤوس مالية تمول استثمارات النقد الالكتروني على مستوى البنوك، حيث مازالت البنوك الجزائرية في أدوارها التقليدية (ودائع وقروض) في ظل الدينامكية المتسارعة للثورة التكنولوجية التي يعرفها العمل البنكي في المستوى الدولي، بالإضافة إلى ضعف الوعي ومحدودية الثقافة الالكترونية لدى الفرد الجزائري بالرغم من المراحل المعتبرة والمحققة في توزيع خدمة الانترنت التي شملت تقريبا كامل التراب الوطني، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

- تجربة الجزائر في استخدام النقد الالكتروني حديثة جدا وتحتاج إلى المزيد من الاستثمارات النوعية لاسيما على مستوى التسويق البنكي لهذا النوع من المنتجات المصرفية قصد تفعيلها كقناة جوهرية تسمح بتعبئة مدخرات الاقتصاد الموازي؛
- من خلال السلوكيات الحالية للأعوان الاقتصاديين اتجاه وسائل الدفع الالكترونية القليلة الموجودة فعليا، وضعف البنية التحتية الالكترونية في النظام البنكي والمالي الجزائري يمكن القول أنه توجد تحديات كبيرة لتطوير مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر في المدى القصير، المتوسط والبعيد؛
- استخدامات النقد الالكتروني في الجزائر يعاني من تأخر كبير في التجسيد مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب، هذا راجع إلى التأخر الزمني بالدرجة الأولى في الولوج إلى هذا النوع من الاستثمارات البنكية، وإلى نقص المشاريع والاستثمارات في الصيرفة الالكترونية مقارنة بهذه الدول التي كانت أكثر اهتماما بالتوجه نحو استخدام النقد الالكتروني نظرا لارتباطها الكبير بالتعاملات النقدية الدولية لاسيما في مجال السياحة والتجارة الالكترونية.

## التوصيات:

- من خلال هذه الدراسة يمكن القول أنه بات من الضروري تجسيد مشروع النقد الالكتروني على مستوى الخدمات الحكومية والخاصة، والعمل على الاستفادة من التجارب الدولية منها تونس والمغرب كتجربة أولية مفيدة لمرحلة الانطلاق في التعامل بالمنطق الالكتروني للفرد الجزائري في مختلف المعاملات الاقتصادية، مع العمل على إثراء البنية التحتية وتنويع الخدمات المصرفية وذلك باستحداث منتجات الكترونية جديدة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية ؛
- كما أنه من الضروري استخدام النقد الالكتروني كنقود الكترونية قانونية تجبر فيها فئات محددة من الأعوان الاقتصاديين كالتجار والمؤسسات الاقتصادية... إلخ على التعامل بها، وبالتالي القبول العام الإجباري لهذا النوع من النقود، ذلك من أجل جذب وامتصاص السيولة النقدية المتواجدة في الأسواق غير الرسمية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؛

- استخدام النقود الالكترونية كآلية لمراقبة حزم التمويل غير التقليدي الذي انتهجته الجزائر مع نهاية 2017.

### المراجع المستعملة

- الشافعي. إبراهيم محمود، 2003، "الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية"، مجلد الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة.
- العاني. ايمان، 2007، "البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية"، جامعة قسنطينة.
- الشرقاوي. 2003، محمود احمد إبراهيم، "مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها"، مجلد الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة.
- سحنون. محمود، 2006، "النقود الالكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع، جامعة بسكرة.
- العربي. نبيل صلاح محمود، 2003، "الشيك الالكتروني والنقود الرقمية، دراسة مقارنة"، مجلد الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة.
- الحملاوي. صالح محمود حسني محمود، 2003، "دراسة تحليلية لدور للنقود الالكترونية في التجارة الالكترونية والعمليات المصرفية الالكترونية"، مجلد الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة.
- تقرير البنك الدولي لسنة 2012.
- الموقع الالكتروني: [www.nticweb.com](http://www.nticweb.com)، تمت زيارته 06-02-2017 على الساعة 23h.
- الموقع الالكتروني [www.aps.dz](http://www.aps.dz) تمت زيارته 06-02-2017 على الساعة 20h.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، الصادر في 12 أكتوبر 2017.
- Laurent.A., & Monvoisin. V., 2015, « Les nouvelles monnaies numériques : au-delà de la dématérialisation de la monnaie et de la contestation des banques », *Revue de la regulation*.
- Whinstone.A.B., stahl. D.O., & choi.S-Y, 1997, « The economics of electronic commerce », (indianapolis, IN : Macmillan Technical Pub).
- Dyson.B. & Hodgson. G., 2016 "DIGITAL CASH Why Central Banks Should Start Issuing Electronic Money, Positive Money".
- Fung.B., Molico.M. & Stuber.G., 2014, « Electronic Money and Payments :Recent Developements and Issues »,Bank of Canada Discussion Paper.
- Mésonnier, J.S., 2000, « Monnaie électronique et politique monétaire : une revue des débats récents », Banque de France, Service d'Etudes sur les politiques monétaires et financières.
- Godeffroy.J.M., & Moutot.P, 2016, « Monnaie électronique : enjeux prudentiels et impact sur la politique monétaire », *Revue d'économie financière*.
- Piffariti. N., 1998,"A theoritical approach to electronic money", Working papers, faculty of Economic and social sciences, University of Fribourg, february.

- Wenninger.J & Laster.D., (1995) , “The Electronic Purse, Current Issues in Economics and Finance”, Vol, I(1).